وزارة التعليم العالي
والبحث العلمي
جامعة البصرة

كلية التربية
للعلوم الإنسانية
قسم الجغرافية

تقرير عن

مفهوم الاستثمار ودوره الاقتصادي

مقدم للدكتور
فارس مهدي

إعداد الطالبة
رغد يونس جاسب
ماجستير / بشري
٢٠١٨ - ٢٠١٩

المقـــــدمة

لقد شهد العالم خلال العقدين الماضيين زيادة كبيرة في تدفقات رؤوس الأموال تجاه الدول النامية والمتقدمة على حد سواء لاسيما بعد أن رسخت القناعة بأهمية الانفتاح نحو الاستثمار الخارجي لتحقيق النمو الاقتصادي في سياسات العديد من الدول ومنها النامية لاسيما بعد فشل التجارب التنموية التي اعتمدت خلال القرن الماضي من تحقيق أهدافها في تلك البلدان وأهميته الاستثمار الخارجي لا تأتي فقط من الحاجة إلى الرأسمال في الدول التي تعاني من شح مواردها المالية ، وإنما أيضاً تأتي من المساعدة التي يقدمها الرأسمال في الدول التي تعاني من شح مواردها المالية ، وإنما أيضاً تأتي من المساعدة التي يقدمها الرأسمال الأجنبي في نقل التكنولوجيا والخبرات الفنية وخلق فرص عمل لامتصاص ظاهرة البطالة التي تعاني منها معظم البلدان النامية ومنها البلدان العربية .

- **الاستثمار مفهومه وأنواعه** :

يعد الاستثمار بمختلف أنواعه الوطني والخارجي ، واحداً من أهم آليات التنمية ووسيلتها لتحقيق النمو الاقتصادي في جميع الدول على اختلاف نظمها الاقتصادية الأمر الذي دعا العديد من الدول السائرة في طريق النمو إلى اعتماد برامج وسياسات اقتصادية وتشريعية لتشجيع الاستثمار ، لاسيما الاستثمار الوطني وأخذت هذه الدول تشجيع قطاعها الخاص في المساهمة بعملية النمو الاقتصادي إضافة إلى الانفتاح إلى الرأسمال الأجنبي في ذلك لسد الفجوة في القدرات والإمكانات الفنية والإدارية الناجمة عن ضعف القطاع الخاص الوطني ولاسيما في بلدنا العربية .

الاستثمار بمفهومه الاقتصادي العام هو تخصيص رأس المال للحصول على وسائل إنتاجية جديدة أو تطوير وسائل إنتاجية قائمة للحصول على مزيد من السلع والخدمات والاستثمار يكون على نوعين هما ***الاستثمار الوطني*** الذي يعتمد على المدخرات الوطنية لمواطني الدولة المعنية ، إذ تقوم معظم الدول المتقدمة والنامية بوضع السياسات المالية والنقدية لتشجيع تلك المدخرات للولوج في استثمارات

وطنية لتنمية المجتمع لما يتسم به الاستثمار الوطني من ايجابيات على الواقع الاقتصادي والاجتماعي ، وتنعكس معظم عوائده على مواطن الدولة المعنية ولا يؤدي إلى تبعية الاقتصاد الوطني للمتغيرات والسياسات الاقتصادية الخارجية أما النوع الثاني فهو ***الاستثمار الأجنبي*** ، وهو الاستثمار المعول عليه في معظم الدول النامية نظراً لما تعانيه من شحه في مواردها المالية ولأهمية هذا النوع من الاستثمار في معظم الدول النامية سيتم شرح أهميته الاقتصادية في الفقرة التالية .

- **الاستثمار الأجنبي**:

يختلف الاستثمار الأجنبي عن الاستثمار الوطني بكونه يمثل انتقال الرأسمال من موطنه إلى خارج الحدود ليستثمر في بلد آخر أي البلد المضيف للاستثمار ، ويقسم الاستثمار الأجنبي إلى نوعين هما :

١- الاستثمار الأجنبي المباشر ، ويتمثل هذا النوع بالاستثمار في القطاع (الحقيقي) السلعي والخدمي ، وينقسم بكونه استثماراً طويل الأجل ، ويقوم به كيان اقتصادي سواء كان شخصاً طبيعياً أو معنوياً يقيم في بلد ويستثمر في بلد آخر . وان هذا الاستثمار لا يمثل ديناً على البلد المستثمر فيه ، ولكي ينجح هذا النوع من الاستثمار الأجنبي يتطلب أن يكون البلد المضيف يتسم بالاستقرار السياسي والاقتصادي . وعادة يكون على نوعين من شمولية للنشاط الاقتصادي هما تملك كامل للمشروع المستثمر فيه للرأسمال الأجنبي، والثاني هو استثمار مشارك للمستثمر الوطني . وغالباً نجد أن المستثمر الأجنبي يفضل النوع الأول وهو الهيمنة الكاملة على المشروع او النشاط المستثمر به بحجة أن الرأسمال الوطني ضعيف الخبرة والإمكانات في المشاركة بإدارة المشروع . الأمر الذي يتطلب أن تنص قوانين الاستثمار على ضرورة تشجيع الاستثمارات المشتركة لتحقيق الفائدة في نقل الخبرة للجانب الوطني .

٢- الاستثمار الأجنبي غير المباشر ، ويتسم هذا النوع بكونه استثماراً قصير الأجل حيث نادراً ما يمتد لفترات طويلة ، ويرتكز على الاستثمار في شراء

الأسـهم والسـندات الخاصـة أو الحكوميـة أي اسـتثمار لا يـتم فـي الأصـول الحقيقية ، ويسعى إلى الربح من خلال المضاربة في أسواق رأس المال .

- **دور الاستثمار في تطور الاقتصاد** :

لقد حظي الاستثمار الأجنبي المباشر بأهمية خاصة منذ فترة طويلة حيث تعد شركة الهند الشرقية احد أهم أنواع الاستثمار المباشر منذ القرن التاسع عشر . وتطور هذا النوع من الاستثمار بفعل السيطرة الاستعمارية والاستفادة من الموارد الطبيعية في البلدان المستعمرة . وقد أدى ذلك إلى زيادة حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة لاسيما بعد الحرب العالمية الثانية وإعادة أعمار أوربا بعد الحرب والتراكم الرأسمالي الكبير للولايات المتحدة الأمريكية الذي اخذ يفتش عن مجالات أوسع للاستثمار خارج حدوده . كما أن التقدم التكنولوجي العلمي خلق بيئة صالحة للاستثمار في الدول المتقدمة ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية حيث توجه ما نسبته ٢٢% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية إلى الولايات المتحدة الأمريكية في العام ١٩٨٣ . ونحو ٣٠% إلى أوربا الغربية خلال نفس السنة ، وقد ساهمت هذه الاستثمارات في تنمية وتطوير اقتصاد الدول المذكورة .

- **الاستثمار الأجنبي في المنطقة العربية** :

لم يكن نصيب المنطقة العربية من الاستثمارات الأجنبية إلا الجزء اليسير ، نتيجة للظروف السياسية والاقتصادية غير المستقرة التي عاشتها الدول العربية خلال القرن الماضي ، مما جعلها في آخر قائمة الدول الجاذبة للاستثمار على مستوى الدول النامية . مما حرم الاقتصادات العربية من الاستفادة من الاستثمارات الخارجية إضافة إلى هروب الرأس مال الوطني للاستثمار خارج المنطقة العربية باحثاً عن الأمان والنجاح .

ويشير التقرير السنوي العشرون للمنظمة العربية للاستثمار أن إجمالي التدفقات الاستثمارية الأجنبية للمنطقة العربية بلغت العام ٢٠٠٤ نحو ٢١ مليار دولار مثلت ما نسبته ٥,٢% من إجمالي تدفقات الدول النامية خلال تلك السنة ,

رغم التواصل في تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي وإعادة الهيكلة وفتح قطاعات اقتصادية جديدة أمام حركة الاستثمار كقطاعات النفط والغاز والتعدين التي كانت حكرا على القطاع العام في الدول العربية وقد تركز الاستثمار في كل من المملكة العربية السعودية والسودان وسوريا ومصر , حيث شكلت هذه الدول ما نسبته حوالي ٤٨% من إجمالي تدفق الاستثمار الأجنبي في العام ٢٠٠٤ أما في العراق فلم يكن يسمح للرأسمال الأجنبي بالاستثمار في العراق نتيجة للإيديولوجيات التي كانت تؤطر فكر النظام السياسي بعد ثورة تموز ١٩٥٨. وقامت الدولة بتأميم معظم الاستثمارات الخاصة كما عملت الدولة على تقليص حجم الاستثمارات الأجنبية التي كانت قائمة وخاصة في مجال النفط والتي تم تأميمها عام ١٩٧٢. وبذلك ظل النشاط العام هو النشاط المهيمن على جمع الفعاليات الاقتصادية مما حرم الاقتصاد العراقي فرصة الاستفادة من دور القطاع الخاص, كما حرمه من التطور والحصول على الخبرات التكنولوجية نتيجة عدم السماح للاستثمار الأجنبي بالعمل داخل العراق. وبعد احتلال العراق في ربيع عام ٢٠٠٣ وتغير نظامه السياسي, وتعطيل كل مقومات الاقتصادية العراقي. أصبح العراق في أمس الحاجة للانفتاح على جميع الاستثمارات الوطنية والعربية والأجنبية لإعادة بناء الاقتصاد العراقي وتنمية قطاعاته. وقد اصدر الحاكم المدني للعراق قراراً للاستثمار الأجنبي برقم ٣٩ لسنة ٢٠٠٣ الذي يعيد خطوة سابقة للانفتاح على للاستثمار الأجنبي, حيث ورد في ديباجته تحقيق تغيرات أساسية على النظام الاقتصادي. إلا أن القرار المذكور قد شابه العديد من تغيرات والنواقص. مما دعا إلى صدور قانون جديد للاستثمار الأجنبي الذي صادق علية البرلمان العراقي في تشرين أول ٢٠٠٦.

هناك عوامل تؤدي إلى هروب الاستثمارات سواء كانت محلية أو أجنبية وتتمثل هذه العوائق بالنسبة للاقتصاد العراقي بالآتي : -

أولاً : عدم الاستقرار السياسي والأمني :

إن وجود الاستثمار يحتاج إلى الاستقرار الأمني والسياسي ، إذ أن انعدام الأمن هو العدو الأول للاستثمارات وخصوصاً الاستثمار الأجنبي.

ثانياً : ضعف القطاع الخاص :

تزايد دور الدولة في الحياة الاقتصادية في العراق منذ مطلع الخمسينيات على اثر ارتفاع العوائد النفطية بعد اتفاقية المناصفة الأرباح مع الشركات الأجنبية ، فأصبحت الإدارة الاقتصادية في العراق تتسم بدرجة عالية في المركزية ، تتجه لذلك فقد نشأ القطاع الخاص ضعيفاً وغير منتظم ، حيث كانت الأنشطة والمنشآت الصغيرة والنشاط الفردي هو الغالب أي بعيد عن مزايا الإنتاج الكبير في الإدارة والتسويق والاستثمار والتكنولوجيا .

ثالثاً : انخفاض كفاءة البنية التحتية :

يعاني العراق من تخلف واضح في البنية التحتية وتشمل الطرق والجسور والمطارات ووسائل النقل والكهرباء والاتصالات بين تأثر بشكل كبير بالحروب التي مر بها العراق .

رابعاً : الفساد المالي والإداري :

أن الأوضاع التي يعيشها العراق من فساد مالي وأداري ليست بجديد لكن نمو وتطور في ظل غياب الدور الحكومي والقانون ويشمل كل جوانب الحياة . أن الفساد الإداري والمالي قد عرقل قدوم المستثمر الأجنبي نحو العراق وهذا ما أوضحته منظمة الشفافية العالمية حول الفساد في العراق حيث احتل أقل مرتبة متقدمة في قائمة الدول المشهورة بالفساد .

خامساً : ضعف التشريعات المحفزة للاستثمار :

أن القوانين والتشريعات المحفزة للاستثمار بحاجة إلى تعديل وإعادة صياغة من اجل تحفيز الاستثمارات على التدفق إلى داخل البلد يعد ضعف الذي يعاني منه قانون الاستثمار رقم (١٣) لعام (٢٠٠٦) .

سادساً : ضعف القطاع المالي :

يتكون القطاع المالي من المصارف وأسواق المال وقطاع التأمين حيث يحتل القطاع المالي بمكوناته الثلاثة دوراً مهم في التوسط بين المدخرين والمستثمرين .

سابعاً : إجراءات السياسة النقدية :

هيمنت إجراءات السياسة المالية على قرارات البنك المركزي في ظل ضعف سلطة البنك المركزي وافتقاره للاستقلالية ، مما سبب تفاقم معدلات التضخم بسبب زيادة عرض النقد بمعدل أعلى من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي .

ثـامناً : السياسات التجارية :

أن الصادرات تعتمد وبشكل أساسي على النفط الخام ، وعلى الرغم من زيادة صادرات النفط إلا انه لم يصلح العجز في ميزان المدفوعات ولم يجذب المستثمر الأجنبي وان إتباع سياسات تحرير التجارة أدى تطور حجم الاستهلاك وبشكل تصاعدي مما اثر على الادخار والاستثمار .